# موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية ثوابت مبدئية في عصر ضعف مؤسسات الدولة العثمانية

أ. م. د. محمود عبد الواحد محمود
كلية الآداب - جامعة بغداد

م. م. مواهب عدنان أحمد
كلية الآداب - جامعة تكريت

بسم الله الرحمن الرحيم

## ملخص البحث

للتاريخ العثماني أهمية كبيرة في فهم جذور التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبلدان العربية .فهذا التاريخ الذي يمتد لما يقارب من ستة قرون، شهد إعادة تشكيل وتكامل الكثير من الأحداث والتطورات التاريخية . وإذا كان هناك إختلاف واضح في الوثائق والمصادر في تقويم وتفسير التاريخ العثماني، فان هذا الإختلاف يزداد حدة وإتساعا ويتكشف على نحو صريح وعميق عند متابعة سيرة السلطان عبد الحميد الثاني ( ١٨٤٢ – ١٩١٨ )(١). فما أن ظهر عبد الحميد على مسرح الأحداث حتى ابتدأت متغيرات الآراء والثوابت تفصح عن نفسها على نحو بين حتى آخر أيام حياته. قارن بعض المؤرخين السلطان عبد الحميد الثاني بالسلاطين العظام : محمد الثاني، وسليم الأول ، وسليمان القانوني ومراد الرابع، في حين وصمه آخرون بالطغيان، والق به سمات الوحشية والظلم (٢).

البحث الحالي محاولة لتتبع جانبا من الحياة السياسية المفعمة للسلطان عبد الحميد الثاني، فيما يتعلق بموقفه من الحركة الصهيونية ومحاولات زعماء هذه الحركة الحصول على تنازلات منه في فلسطين عموما، والقدس على نحو خاص. فما هو موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية وأطماعها في فلسطين ؟ وهل كان لموقف السلطان دور في إيقاف

التغلغل الصهيوني في فلسطين ؟ وما موقف السلطان من الأطماع الصهيونية في القدس ؟ هل كان موقف السلطان منسجما مع مواقف مؤسسات وشخصيات الدولة العثمانية؟ كيف يمكن للمؤرخ المعاصر أن يقيم موقف السلطان العثماني في ظل تداعي المواقف الرسمية العربية من الأطماع الغربية ؟ وكيف نقيم موقف السلطان بعد قرن تقريبا من التغلغل الصهيوني في فلسطين؟ هذه الأسئلة هي موضوع لإشكالية البحث التي سيتم الإجابة عليها من خلال تتبع التفاصيل.

ازدادت المشكلات وتفاقمت، واشتدت الأزمات وتصاعدت المواقف لتزيد من وطأة الظروف المعقدة أصلا التي أمدت السلطان عبد الحميد بمسوغ جديد للإغراق في قلقه على مصير الدولة [٣]. وإذا كانت الصهيونية تطرق كل الأبواب من أجل تحقيق حلمها بتأسيس "وطنها القومي في فلسطين"، فأنها اختارت هذا الظرف الصعب لتبدأ محاولاتها مع عبد الحميد .

بدأ تيودور هرتزل[٤] جهوده في أوربا منذ اواخر القرن التاسع عشر، مركزاً في البداية على كل من روسيا والمانيا والنمسا وفرنسا. ودوّن هرتزل في مذكراته في التاسع من حزيران ١٨٩٥ ما حدد به أهم خطواته خلال هذه المرحلة من النشاط الصهيوني : "سوف اتفاوض مع القيصر (الروسي) ... حول السماح لليهود الروس بمغادرة البلاد ... ثم سأتفاوض مع القيصر الالماني، ثم مع النمسا وبعدها مع فرنسا فيما يتصل باليهود الجزائريين حسبما تقتضي الحاجة"[٥].

وبجهوده وجهود الصهاينة الاوائل، إستطاع اقناع القيصر الالماني وليم الثاني (١٨٨٨-١٩١٨) بان إستيطان اليهود في فلسطين، أو على طول سكة حديد بغداد-برلين، من الممكن له ان يحقق فوائد جمة لالمانيا. وبناء على ذلك، طلب هرتزل من القيصر التوسط لدى السلطان عبد الحميد لتسهيل تحقيق الأطماع الصهيونية[٦]، خدمة لمصلحة المانيا التي ستجني فوائد جمة من تبنيها المشروع الصهيوني وحمايته، مما يفتح امامها طريق آسيا البري من البحر المتوسط الى الخليج العربي. وعلى الرغم مما تنطوي عليه الفكرة من اغراء، لم يندفع

وليم الثاني وراء احلام هرتزل ولاسيما بعد تأكده من رفض السلطات العثمانية، وفي مقدمتها السلطان عبد الحميد الثاني، لمطالب اليهود. وهذا يفسر جو المقابلة الفاترة التي حصلت بين القيصر وهرتزل في القدس في ٢ تشرين الثاني ١٨٩٨[٧].

لم تكن التحركات الصهيونية تجاه المانيا خافية على فرنسا وروسيا اللتين نظرتا بأرتياب الى الاندفاع الالماني نحو الشرق، فالمسألة في نظرهما تشكل تمهيداً لهيمنة المانية على سوريا، وهذا ما اوضحه القنصل الالماني العام في القدس حينما دون في مذكرة له في السابع من اذار ١٩٠٠: "من الملاحظات العرضية لمن التقيتهم من الروس والفرنسيين تبين لي ان الاجانب من غير الالمان في فلسطين يعتقدون ان المانيا تخطط لاستعمار شامل ليس فقط لفلسطين، بل، اذا كان ممكناً، لكل المناطق التي سيتم فتحها من خلال سكة حديد بغداد ... وان الروس والفرنسيين في تصرفاتهم يركزون على هذه النقطة ويربطونها مع "بعبع الدولة اليهودية"، مؤكدين ان القيصر راغب في تبني "محمية يهودية" في فلسطين[٨].

تبين لهرتزل، مع فتور موقف القيصر، ان من الافضل له ان يتصل مباشرة بالسلطات العثمانية، مستغلا الظروف الشائكة والازمة المالية الخانقة التي كانت تطوق الدولة العثمانية وقتذاك، اذ كانت الديون العامة والمشكلة الارمنية والحركات القومية في البلقان وفساد الادارة العثمانية قد تضافرت بجملتها لتمهد الطريق امام هرتزل الذي تصور ان بامكانه توظيفها من اجل تحقيق حلمه في فلسطين، التي هي من ممتلكات الدولة العثمانية. ولكن مساعيه اصطدمت بموقف السلطان عبد الحميد الثاني الحاسم برفض مطالب الصهاينة على الرغم من المصاعب الجمة التي كانت تحيط بدولته. ومهما كانت جهود هرتزل او غيره، فان الحقائق التاريخية تشير الى انه ما كان باستطاعة الصهاينة تأسيس حركتهم الرامية الى انشاء "دولة يهودية في فلسطين" لولا دعم وتأييد بريطانيا التي اصبحت ترى في مثل انشاء هذه الدولة اليهودية ضرورة ملحة لخدمة مصالحها في منطقة الشرق العربي[٩] .

كان السلطان عبد الحميد الثاني محيطاً تماماً بخطر الهجرة اليهودية الى فلسطين على أمن الدولة العثمانية ومستقبلها، وادرك "ان اكثر الدول الاوربية تحبذ هجرة اليهود الى فلسطين لتتخلص من العرق السامي الذي زاد كثيراً"[١٠]. وكان من رأيه الحد من التزايد العددي

لليهود في فلسطين على حساب سكانها العرب "لان اليهود اذا استوطنوا ارضاً تملكوا كافة قدراتها خلال وقت قصير.وبذا نكون قد حكمنا على أخواننا في الدين بالموت المحتم"(١١). ويشخص السلطان على نحو دقيق التأثير السيء الذي يمكن لليهود ان يشكلوه على الدولة العثمانية، مؤكدا انه يدرك "أطماعهم جيدا، لكن اليهود سطحيون في ظنهم اني سأقبل بمحاولاتهم . وكما انني اقدر في رعايانا من اليهود خدماتهم لدى الباب العالي، فاني أعادي أمانيهم وأطماعهم في فلسطين"(١٢) . وهكذا لم يحقق هرتزل في مجمل محاولاته نتيجة لصالحه بسبب بعد نظر السلطان ومعرفته بنيات الصهاينة الحقيقية وخطرها على الدولة .

في ٢٩ حزيران ١٨٨٢، أرسل السلطان رسالة الى متصرف القدس يطلب فيها ان يمنع اليهود الذين يحملون الجنسيات الروسية والرومانية والبلغارية من الدخول الى المدينة، ولاسيما بعد المذابح وحركة التهجير التي قامت بها الحكومة القيصرية بين عامي ١٨٨١–١٨٨٢. وكانت قوانين ١٨٨٢ لا تسمح لليهود بدخول فلسطين الا في حالة واحدة : الحج والزيارة المقدسة مدة ثلاثة أشهر على ان يحجز جواز سفر الزائر ويودع في مركز الشرطة التركي حيث يتم استبداله مؤقتاً (بالجواز الأحمر)، ولكن هذه الأوامر لم تنفذ واقعاً واستطاع اليهود خرقها بما قدموا من الرشاوي(١٣). وجعل السلطان سنجق القدس متصرفية مرتبطة مباشرة بالباب العالي سنة ١٨٨٧، وفصله عن ولاية دمشق، وقام بجهود للحفاظ على سيناء والعريش لانها مرحلة اولى لسيطرة اليهود على فلسطين . وحاول انتزاع سيناء من خديوي مصر، عباس حلمي (١٨٩٢–١٩١٤) للحفاظ عليها بعيداً عن متناول الصهاينة(١٤) . ووضع عبد الحميد بين ١٨٨٢–١٩٠٨ مزيداً من القيود على هجرات اليهود الى فلسطين(١٥). واصدرت الدولة قوانين سنة ١٨٨٢، منعت اقامة اليهود في فلسطين . وفي الوقت الذي استمرت فيه المذابح ضد اليهود في روسيا، سمحت السلطات الروسية بهجرة اليهود الى فلسطين وتأسيس الجمعيات اليهودية التي تشجع الهجرة(١٦). وبعد سبع سنوات من تدفق سيل الهجرة الاول ١٨٨١–١٨٨٢، بدأت الدولة تضع قيوداً صارمة على اقامة اليهود في فلسطين(١٧).

استهل هرتزل مساعيه مع السلطان العثماني منذ عام ١٨٩٦ عندما نشر كتابه (الدولة اليهودية)، وواصل ذلك المسعى حتى وفاته عام ١٩٠٤، فقد زار الامبراطورية العثمانية والعاصمة اسطنبول خمس مرات، وقابل السلطان مرتين. وكان هناك من مهد له تلك الاتصالات من الشخصيات العثمانية وقسم من اصدقاء السلطان الاوربيين مثل نيولنسكي **Nulinsky**، ناشر (بريد الشرق) وصموئيل مونتاجو **Samuel Montago**، وهو احد الصيارفة البريطانيين الصهاينة، الى جانب استخدام المال وسيلة مؤثرة لكسب موظفي البلاط العثماني(١٨) .

قام هرتزل بزيارته الاولى في ١٨ حزيران ١٨٩٦، قدم خلالها عرضا بمنح الدولة العثمانية مبلغ عشرين مليون ليرة تأخذها الدولة ثمناً لفلسطين، اذ كان مدركاً لحاجة السلطان الى المال بسبب سوء اوضاع الدولة الاقتصادية "... ان نحن حصلنا على فلسطين فنحن مستعدون ان نسوي اوضاع تركيا المالية"(١٩) ، مع توسطه لحل القضية الارمنية . وقد التقى بعض المسؤولين العثمانيين، بضمنهم الصدر الاعظم ووزير خارجيته. ولكن رد السلطان جاء يحمل الرفض التام لعرضه. وقد نقل ليولنسكي رد السلطان اليه: "اذا كان هرتزل صديقك بقدر ما انت صديقي فانصحه ان لا يسير في هذا الامر . لا اقدر ان ابيع ولو قدماً واحداً من البلاد، لانها ليست لي بل لشعبي. لقد حصل شعبي على هذه الامبراطورية بدمائهم وسوف نغطيها بدمائنا قبل ان نسمح لاحد باغتصابها منا ... الامبراطورية التركية ليست لي وانما للشعب التركي، لا استطيع ابداً ان اعطي احداً أي جزء منها. ليحتفظ اليهود ببلايينهم، فاذا قسمت الامبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل. انما لن تقسم الا (على) جثتنا ولن اقبل بتشريحنا لاي غرض كان"(٢٠).

وعلى الرغم من رفض السلطان تقديم اية تنازلات في فلسطين، ابقى الطريق مفتوحاً امام هرتزل وعروضه للاستفادة من المال والنشاط الصهيوني دون دفع الثمن. وبتأثير بعض المسؤولين العثمانيين في البلاط حصل هرتزل على وسام منحه اياه السلطان في سنة ١٨٩٦(٢١).

حاول هرتزل في خطوة تالية ان يستغل الامبراطور وليم الثاني للضغط على السلطان العثماني. فقام برحلته الثانية الى اسطنبول في ١٤ تشرين الاول ١٨٩٨، وقابل القيصر

الالماني دون ان يحصل منه على وعد بدعم مشاريعه. اما الزيارة الثالثة فقد ساعده فيها المستشرق اليهودي ارمنيوس فامبيري[٢٢] **Arminius Vambery**، الذي مهد لمقابلة السلطان. توجه هرتزل الى اسطنبول في ١٧ ايار ١٩٠١، وقابل السلطان في ١٩ آيار وامتدت المقابلة أكثر من ساعتين. راح هرتزل يضرب على وتر (الدين العام) الذي مثله "بالشوكة في كف الأسد (أي السلطان عبد الحميد الثاني)"، اذ استشهد هرتزل بقصة اندروكليس والأسد، قائلاً : "ان الاسد هو جلالة الملك، ولربما كنت انا اندريوكليس وربما كانت هناك شوكة يجب اخراجها"[٢٣] . وكان هرتزل يدرك تماماً مدى تأثير الدين العام في عبد الحميد[٢٤]. وقد اشار هرتزل الى ذلك في مذكراته: "يرغب كوهين (الاسم الرمزي لسلطان عبد الحميد) كثيراً في وضع الدين تحت سيطرته. فان (ادارة الدين) هي مصدر أعظم أحزانه وتعاساته. ان مصاريفها عالية بشكل جنوني، ومع هذا فهو ليس سيد بيته. لقد وعدني بكل ما اريد اذا حررته منها"[٢٥].

كان السلطان واعياً لاطماع الصهاينة في فلسطين وكان يفرق بين الصهيونية واليهودية. لذلك استقبل هرتزل "ليس كصهيوني، بل كرئيس لليهود وصحافي نافذ"[٢٦]. ولذلك منح اقامة الاسرائيليين الدائمة في فلسطين بموجب (ارادة سنية) اصدرها في ٥ تشرين الثاني ١٩٠٠، واكدها عندما تراخى الموظفون العثمانيون في تنفيذها[٢٧].

جاءت الزيارة الرابعة في ١٢ آيار ١٩٠٢، قابل هرتزل خلالها الصدر الاعظم ووزير الخارجية . وتلقى فيها عرض السلطان الخاص بفتح الامبراطورية امام اليهود من الدول جميعاً بشرط ان يصبحوا رعايا عثمانيين ويتخلوا عن جنسيتهم السابقة وان يسكنوا مناطق الامبراطورية عدا فلسطين في بادىء الامر. ومقابل ذلك يقوم اليهود بتصفية الدين العام واستثمار مناجم معادن الامبراطورية[٢٨]. الا ان هرتزل كان يصر على الاعتراف باليهود كياناً قومياً مستقلاً شرطاً للهجرة بدون قيد. واكد المسؤولون العثمانيون رغبة السلطان في فتح العراق وسوريا والاناضول واي مكان آخر لليهود باستثناء فلسطين، الا ان موافقة السلطان على مشروع موريس روفيير **Maurice Rouvier** ، وزير الخارجية الفرنسي، كان اشارة الى فشل جهود هرتزل[٢٩] . لقد

استمرت حاجة الدولة العثمانية الى الاموال تضغط على السلطان للاستمرار بفتح باب الحوار مع هرتزل للاستفادة من اموال اليهود. وفي هذه الاتجاه تمت دعوة هرتزل لزيارة العاصمة العثمانية. فوصل في ٢٥ تموز ١٩٠٢ وكانت هذه هي زيارته الخامسة والاخيرة[٣٠]. عرض هرتزل تقديم مشروع لتسديد الدين العثماني افضل من المشروع الفرنسي مقابل "ان تمنحنا حكومة الامبراطورية امتيازاً رسمياً لاستعمار يهودي في العراق، يُزاد عليه حيفا وضواحيها في فلسطين" [٣١] . وكان الجواب النهائي الذي نقله له الصدر الاعظم : "يمكن للاسرائليين ان يقبلوا ويستقروا في الامبراطورية العثمانية شرط ان لا يكونوا جميعاً في مكان واحد، بل يتفرقون في اماكن تعينها لهم الحكومة. وشرط ان تقدر الحكومة عددهم قبل ذلك وسيعطون الجنسية العثمانية ويسألون عن جميع الضرائب المدنية بما فيها الخدمة العسكرية. كما سيكونون خاضعين لجميع قوانين البلاد"[٣٢].

اكتشف هرتزل ان عدم قيام السلطات العثمانية بقطع المفاوضات معه كان وسيلة استخدمها السلطان للضغط على موريس روفيير للحصول على شروط افضل[٣٣]. اذ ليس ثمة براهين على ان عبد الحميد كان قد تحدث مع هرتزل عن اية قضية "خارج نطاق كونه احد الخصوم المناسبين لمجموعات رجال المال المتقدمين بعروض لسداد الدين العثماني"[٣٤].

وهكذا باءت كل جهود هرتزل مع السلطان عبد الحميد بالفشل، فقد ظل مصراً على موقفه بمواجهة الاطماع الصهيونية في فلسطين مع السماح لليهود بالعيش في اية منطقة من اراضي الدولة العثمانية[٣٥]. مع ذلك حاول هرتزل في سنوات حياته الاخيرة الحصول على بدائل لاقامة المشاريع الصهيونية وتنفيذها. ومن تلك البدائل : سيناء، اوغندا ، الكونغو، عكا، لكن محاولاته لم تلق نجاحاً[٣٦]. وتوفي هرتزل في ٣ تموز ١٩٠٤ دون ان يحقق النتائج التي عولت الحركة الصهيونية عليها كثيراً، يستدل من هذا ان السلطان هو الذي ارسى بنفسه حجر الزاوية لرد الفعل العثماني ازاء الصهاينة، وكان مصراً على ضرورة قيام الحكومة العثمانية. بمنع الهجرة والاستيطان اليهوديين في فلسطين بكل ما تستطيعه من جهد[٣٧]. وقد طلب من مجلس الوزراء ان يناقش بعناية المسألة برمتها في اجتماعاته، وان يضع سياسات تفصيلية بحجم تحدي الظاهرة الصهيونية في الداخل والخارج. وحث على قيام وزارة الخارجية باقناع القوى العظمى

بعدم تقديم ايما دعم للحركة الصهيونية وايجاد الوسائل التي تمنع دخول الصهاينة الى البلاد، وكان على دائرة تسجيل الاراضي ان تحول دون حصول اليهود على اراض في فلسطين وما جاورها[٣٨]. لقد "تفهم السلطان مشاريع الصهاينة البعيدة، وبقدر ما كان يشعر من مسؤولية في حماية رعاياه من اليهود، فانه كان عدواً لمن يحملون افكاراً وهمية حول فلسطين"[٣٩]، وايقن ان هجرة اليهود واستيطانهم امر ضار بمصالح الامبراطورية العثمانية بقدر ما يؤدي الى بروز "مسألة يهودية" ويزداد هذا الامر خطراً في وقت تعاني فيه حكومته من الاضطرابات الارمنية[٤٠].

يبدو موقف عبد الحميد ازاء هذه القضية، من حيث المبدأ، موقفاً مشرفاً يستحق في مجمله ان يسجل لصالحه. فقد صمد على الرغم من ظروف دولته الصعبة، الا انه من الناحية العملية لم يكن في فلسطين قبل سنة ١٨٨٢ الا اثنا عشر الف يهودي دخلوا اليها منذ القرن السادس عشر من اسبانيا، ومن شرق اوربا في القرن السابع عشر[٤١]. الا ان عهد عبد الحميد شهد موجتين من الهجرة. بدأت الاولى بين ١٨٨٢-١٩٠٣ حاملة معها خمسة وعشرين الفا من المهاجرين. والثانية استمرت بين ١٩٠٤-١٩١٣، أي انها غطت ما تبقى من عهد عبد الحميد والسنوات الاربع الاولى من حكم الاتحاديين، و حملت معها من يهود روسيا ثلاثين الى اربعين الف مهاجر[٤٢]. وهكذا كانت الادارة العثمانية، وعلى رأسها عبد الحميد، مسؤولة عن دخول حوالي خمسة وثلاثين الف يهودي الى فلسطين[٤٣].

ان السبب الرئيس لهذا التغلغل الصهيوني في فلسطين في عهد عبد الحميد منسوب بالاساس الى فساد الادارة العثمانية، واستشراء الرشوة حتى وصلت الى عدم تنفيذ اوامر السلطان، مما ادى الى تسرب الاف اليهود الى فلسطين خلافا لرغبته، اذ كان يصر دائما على منعهم من الاستيطان فيها، وبمعونة القناصل الروس والامريكان والبريطانيين والالمان دخلت اعداد كبيرة من اليهود الى فلسطين[٤٤]. الا انه، مع ذلك، تقع على عاتقه مسؤولية فسح الادارة العثمانية الفاسدة المجال مفتوحاً امام التغلغل الصهيوني. ولكن ثمة عاملاً يخفف بعض الشيء من مسؤوليته، وهو وراثته لجانب كبير من تلك الادارة ضمن التركة المثقلة التي آلت

اليه من اسلافه . ومهما يكن من أمر، فقد عمل الصهاينة كل ما بوسعهم للاطاحة بعيد الحميد وقدموا المساعدة الى كل حركة مناهضة للسلطان ويتجلى هذا في جمعية الاتحاد والترقي(٤٥).

ادت الظروف المعقدة التي كان يواجهها عبد الحميد الى اعتماده القسوة في قمع الحركات المناهضة لحكمه، مما ادى الى شيوع الآراء التي تدينه في الداخل والخارج. ومما زاد في حدة الاستياء منه تعليقه للدستور ومجلس المبعوثان واضطهاده الارمن واغلاق حدود الامبراطورية امام المؤثرات الاوربية الغربية وعزله لمدحت باشا ثم محاكمته ونفيه، وقوة جبروت نظامه الاستخباري التجسسي والازمات المالية والسياسية والعسكرية. وعامل آخر عمل على اذكاء الاستياء الداخلي من السلطان، تمثل في قيام طبقة من المثقفين بين موظفي الدولة وضباط الجيش وطلاب المدارس الدينية والعسكرية كانت نتيجة عن الاصلاحات العثمانية، وبدأت معارضتها الفردية ضد حكم عبد الحميد منذ نهاية السنة الاولى من حكمه، ففي ٤ آذار ١٨٧٧، عند افتتاح مجلس المبعوثان، هتف المثقفون وطلاب المدارس بحياة مدحت باشا الذي نفاه السلطان الى اوربا . وهناك حركة علي سعاوي سنة ١٨٧٨، التي هدفت الى اقصاء عبد الحميد عن الحكم واعادة مراد، الى جانب ام مراد ومحاولات فردية اخرى، واستطاع عبد الحميد القضاء على هذه المحاولات جميعاً. وفي سنة ١٩٠٤ تأسست في اسطنبول جمعية (الوطن والحرية) وكان مصطفى كمال احد اعضائها(٤٦).

وفي ٢١ آذار ١٨٨٩، تشكلت جمعية سرية هدفها عزل السلطان اطلق عليها اسم "الاتحاد والترقي"، كان مؤسس هذه الجمعية طالباً البانياً يدعى ابراهيم تيمو مع ثلاثة من زملائه في الكلية الطبية العسكرية : اسحق اسكوني وشركس محمد رشيد وعبد الله جودت وانضمت اليها مجموعة اخرى من الاعضاء(٤٧). ويقيم السلطان في مذكراته جماعة تركيا الفتاة بقوله : "هؤلاء الذين اطلقوا على انفسهم اسم تركيا الفتاة كانوا في الاصل ثلاثة اشخاص او خمسة، وهؤلاء عملوا ضدي عدة سنوات في اوربا. تكلموا، خططوا، كتبوا، كل ذلك قبل ان يفكروا ان العمل ضدي معناه ايضاً : العمل ضد الوطن ..." (٤٨).

يقسم المؤرخ رامزور مسار الجمعية على ثلاث مراحل : تبدأ الاولى سنة ١٨٨٩ وتمتد حتى ١٨٩٧ وغايتها خلع السلطان وعملها داخل الامبراطورية وفي اسطنبول خاصة،

وظل اسمها خلال هذه المرحلة (الاتحاد والترقي)، وامتد تأثيرها الى بعض المدارس الاخرى، الا ان السلطان عرف بوجودها سنة ١٨٩٢، فعمل على نفي بعض اعضائها وسجن آخرين، وبذلك وضع حداً لعملها داخل الامبراطورية في حدود سنة ١٨٩٧. فانتقل نشاطها من تلك السنة حتى ١٩٠٦ الى خارج الامبراطورية في باريس وجنيف والقاهرة . و انتمى الى الجمعية في هذه المرحلة زوج اخت السلطان : الداماد محمود باشا وابناه الشابان صباح الدين ولطف الله. وفي هذه المرحلة ازداد عدد الصحف التي نشرت في فرنسا بالفرنسية والتركية وكانت ترسل الى اسطنبول عن طريق دوائر البريد الاجنبي[٤٩]. ومن امهات الصحف التي نشرت بالتركية (مشورت) في باريس، و (ميزان) في القاهرة، و (عثمانلي) في جنيف. اما المرحلة الثالثة فتمتد منذ ١٩٠٦ عندما عاد نشاطها من جديد الى داخل الامبراطورية العثمانية. حيث استطاعت ان تنتشر بين ضباط الجيش العثماني، ولاسيما الجيشان الثاني والثالث ومقرهما في سيلانيك[٥٠]. وكان لثورة ١٩٠٥ في روسيا تأثير واضح في جماعة الاتحاد والترقي، حيث اقسموا على الكفاح من اجل "الحرية المدنية المقدسة" و "حق الحياة الانسانية"[٥١].

في سنة ١٩٠٧، عقد مؤتمر في باريس ضم الى جانب جمعية (الاتحاد والترقي)، ممثلين عن جمعيات ارمنية ومقدونية وعربية، فتكونت جبهة موحدة من القوى الوطنية الثورية[٥٢]. وقامت الاطراف المختلفة بتقديم تنازلات متبادلة فوافق اعضاء جمعية تركيا الفتاة على مبدأ تقرير المصير الثقافي والسياسي، واعلن ممثلوا الاقليات القومية انهم يكتفون بالحصول على الاستقلال الذاتي في نطاق الامبراطورية العثمانية . واكدت قرارات المؤتمر ان قوات الجيش هي التي ينبغي ان تفجر الثورة من حيث الاساس[٥٣]. وعين شهر تشرين الاول موعداً لاندلاعها. وقد عجلت الاحداث بوقوع الثورة، ففي خريف ١٩٠٨ التقى الملك البريطاني ادوارد السابع مع القيصر الروسي نيقولا الثاني في ريفال **Reval**، ووقع العاهلان ( اتفاقية انكلو–روسية) . وقد اشيع في الامبراطورية العثمانية ان العاهلين اتفقا على منح الحكم الذاتي لمسيحي مقدونيا[٥٤]. دفع ذلك بالجمعية الى التعجيل بالثورة خوفاً من تطور الاحداث على نحو لا يلائم خططهم[٥٥]. فجاءت هذه التطورات لتقدم مسوغاً للاتحاديين لاعلان ثورتهم

. وفي ٣ تموز ١٩٠٨ تمرد نيازي، قائد حصن رستة في مقدونيا واعتصم بالجبل وانضم اليه انور باشا ومصطفى كمال وجمال باشا وآخرون مع وحداتهم في الجيشين الثاني والثالث ومقرهما في سيلانيك . وفي ٢٣ تموز زحف الثوار الى اسطنبول طالبين من السلطان اعلان العمل بالدستور واعادة عقد المجلس، فاضطر الى الموافقة في ٢٤ تموز على اعادة العمل بدستور ١٨٧٦، واجتمع مجلس المبعوثان من جديد[٥٦].

وعلى اثر الثورة المضادة التي حدثت في ١٣ نيسان ١٩٠٩ التي تعرف في التاريخ العثماني "بالفتنة الارتجاعية"[٥٧] ، عقد مجلس المبعوثان في ٢٧ نيسان من السنة ذاتها جلسة اعلن فيها خلع السلطان عبد الحميد الثاني[٥٨]، بتهمة تشجيع الحركة المضادة. وهذه الحركة التي اتهم بها السلطان والتي يطلق عليها ايضاً اسم حادثة "٣١ مارت"، انطلقت في منتصف ليلة ١٣ نيسان من ثكنة (طاش قشلة) حيث قام الجنود بحبس ضابطهم ثم اخذوا يطلقون الرصاص في الهواء هاتفين "نريد الشريعة، نريد الشريعة"[٥٩] ، الا ان السلطان طلب التزام الهدوء لان الشريعة بخير ولا يستطيع احد ان يمسها بسوء، وكانت للمتمردين عدة مطالب : تغيير الصدر الاعظم حسين حلمي باشا، ووزير الحربية علي رضا باشا، وقائد الفرقة الاولى محمود مختار باشا ورئيس مجلس المبعوثان احمد رضا، والعفو عن جميع المشتركين بالتمرد. ولم تنته الحركة بتحقيق السلطان لبعض مطالب المتمردين[٦٠]. عد الاتحاديون الحركة من تدبير السلطان فتقرر ارسال قوة من سلانيك للقضاء على التمرد. وقد وصل جيش الاتحاديين الى ضواحي اسطنبول في ٢٢ نيسان ١٩٠٩[٦١]. ويفند اورخان محمد علي الرأي القائل بتدبير السلطان لهذا التمرد مؤكداً الامر الذي اصدره السلطان الذي يمنع الجنود " منعاً باتاً من اطلاق طلقة ... فان ارادوا اطلاق النار فليطلقوها علي اولاً"[٦٢]. وثمة ملاحظة يجدر ايرادها هنا وهي ان حامية القصر المكونة من اربعة الاف جندي كان بامكانها سحق جيش الاتحاديين، الى جانب الحاميات الاخرى التي كانت تحت تصرف السلطان، لكنه لم يفعل ذلك . وقد اصر بعض الضباط ان يسمح لهم السلطان بالمقاومة، فاجابهم بحزم "ايها الباشوات ! انني خليفة المسلمين. لذا لن ادع المسلمين يتقاتلون"[٦٣]. وفي هذا تبرئة للسلطان من دعمه للتمرد، وتأكيد نفوره من الحروب وميله الى تجنيب الدولة ويلاتها وتعريض ارواح المسلمين للخطر.

وقد رفض السلطان ايضاً عروض الدول الاوربية : المانيا وفرنسا وبريطانيا، حمايته وتأمين سلامته، على الرغم من وثوقه باقتراب خلعه او قتله، يقول السلطان : "انني اعلم ان هذه الترتيبات كلها ليست الا مؤامرة لقتلي ... والظاهر ان عابتي ستكون مثل عاقبة عمي عبد العزيز، ومع ذلك فلو علمت انهم سيقطعون لحمي قطعة قطعة، فلن الجأ الى دولة اجنبية، لان من العار ان اهرب من وطني، وانا اعد ذلك – خاصة لسلطان مثلي حكم ثلاثاً وثلاثين سنة – دناءة وسفالة لا مثيل لها، وانا راض بحكم الله وبقدري"[٦٤].

ولاشك في ان موقف السلطان شجاع وحازم ومبني على المبادىء التي يؤمن بها، فهو لم ينس حتى في ساعة المحنة سلاطين آل عثمان، وتاريخ الدولة العثمانية الحافل، وقد طلب السلطان التحقيق في احداث ٣١ مارت، ومدى علاقته بها، الا ان الاتحاديين رفضوا ذلك . ولعل رد رئيس مجلس الاعيان سعيد باشا يجسد مثالاً معبراً عن عزم الاتحاديين على التخلص من السلطان وخوفهم منه : "وماذا ستكون حالنا ان ظهرت براءته"[٦٥]. وقداشار احد المؤرخين الى ان هذا الحادث قد تم بتدبير اوربي مع الاتحاد والترقي، حيث قتل فيه بعض اعضاء الاتحاديين، وبهذا تم عزل السلطان مع توجيه التهم اليه :[٦٦]

١. تدبير حادثة ٣١ مارت[٦٧].
٢. احراق المصاحف .
٣. الاسراف .
٤. الظلم وسفك الدماء .

باخضاع هذه التهم للنقد التاريخي يمكن تفنيدها. فورع السلطان كان رادعاً كبيراً يمنعه من احراق المصاحف، الى جانب اثبات عدم تورط السلطان في حادثة ٣١ مارت. اما اسراف عبد الحميد، فقد اثبت الاوربيون انفسهم انه كان مقتصداً في حياته الشخصية، الى جانب تخفيضه نفقات القصر فور تسلمه الحكم، وان همه الاول كان تقوية الدولة والقضاء على مشكلاتها الاقتصادية المعقدة[٦٨]. اما عن مسألة سفكه للدماء ففي ذلك مبالغات دأب

الاوربيون على الترويج لها، ولاسيما بعد المذابح الارمنية . ويدافع السلطان عن نفسه تهمة التدبير لاحداث ٣١ مارت مشيراً الى انه لم يتدخل "قطعياً في حادثة ٣١ مارت، لم أسف بنفسي لافيد من هذه الفرصة التي جاءت من تلقاء نفسها. ولو كان لي دخل فيها، ولو كنت اردت الافادة منها، ما كنت اليوم في قصر بكلر بكي، وانما كنت سأبقى في قصر يلدز"[٦٩]. وتم تنصيب اخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس (١٩٠٩-١٩١٨) [٧٠]، فقد اجتمع مجلس المبعوثان في سان ستيفانو واعلن موافقته على خلع السلطان عبد الحميد بمقتضى فتوى من شيخ الاسلام، وعين اخاه محله[٧١]. ولم يكن السلطان الجديد يعرف الكثير عن العالم الخارجي، وذلك بسبب عزله عنه في عهد اخيه السلطان عبد الحميد الذي فرض عليه رقابة شديدة كعادة سلاطين آل عثمان[٧٢]. لذلك لم يلبث ان اصبح العوبة بيد الاتحاديين الذين صارت لهم الكلمة العليا في السياسة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى[٧٣]. وهكذا تبدأ المرحلة الاخيرة من التاريخ العثماني التي ادار فيها الاتحاديون السياستين الخارجية والداخلية .

تؤكد الكتابات التاريخية التأثير الكبير لليهود والصهيونية والماسونية في الاتحاديين[٧٤]، اذ كانت مدينة سيلانيك التي هي اكبر مراكز الاتحاديين والمنطقة التي انطلقت منها ثورتهم، مأهولة بعدد كبير من اليهود . "فالكل يعلم ان مركز الانقلاب كان في سيلانيك، واليهود فيها نيف وسبعون الفاً"[٧٥]. الى جانب ذلك، انتمى اغلب اعضاء الجمعية الى المحافل الماسونية التي انتشرت في اصقاع الامبراطورية العثمانية وفي اوربا او في الاقل تأثروا بها. ومن هنا كانت الماسونية، التي سيطر عليها اليهود، محركاً آخر اسهم في نشاط الجمعية. ومما يؤكد ذلك وجود محفلين ماسونيين في سيلانيك مرتبطين بالمحفل الفرنسي[٧٦]. ويشير السلطان في مذكراته الى العلاقة الوطيدة بين الماسونية وجمعية الاتحاد والترقي : "لابد للتاريخ يوماً ان يفصح عن ماهية الذين سموا انفسهم (الاتراك الشبان) او (تركيا الفتاة) وعن ماسونيتهم. استطعت ان اعرف من تحقيقاتي ان كلهم تقريباً من الماسون وانهم منتسبون الى المحفل الماسوني الانجليزي، وكانوا يتلقون معونة مادية من هذا المحفل. ولابد للتاريخ ان يفصح عن هذه المعونات وهل كانت معونات انسانية ام سياسية"[٧٧].

وتشير دراسة أكاديمية حديثة[٧٨] متخصصة في هذا الموضوع إن موقف السلطان عبد الحميد الثاني في مواجهة أهداف الحركة الصهيونية قد تركز في إتجاهين:: الأول وضع القيود والعراقيل أمام النشاط الصهيوني في التسلل والإستيطان في فلسطين، والثاني معارضة الجهود الدبلوماسية التي أجرتها الحركة الصهيونية معه. وكان السلطان يشعر بقوة إن فلسطين هي عبارة عن " وديعة إسلامية في عنقه". وطوال مدة حكمه البالغة ثلث قرن، نجح في تحقيق هدفين رئيسيين في الحفاظ على فلسطين ومنع تهويدها، الأول عدم منح فرمان سلطاني يبيح لليهود إقامة دولة يهودية في فلسطين، والثاني نجاحه في تخفيض عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين الى النصف . ولكن بالرغم من شدة المعارضة التي أبداها السلطان تجاه مساعي اليهود في الدخول الى فلسطين والإستقرار فيها، حالت عوامل شتى دون أن تأخذ سياسته مجراها على أرض الواقع على نحو تام[٧٩].

ويعلق عبد الحميد وكأنه قد استشرف ما سيحصل بالامبراطورية على ايدي الاتحاديين مؤكداً "انهم لم يهدموا عبد الحميد. ها هم قد هدموا الدولة العثمانية"[٨٠]. ومما يجدر ذكره من الامور ذات المغزى العميق : ان الوفد الذي توجه الى عبد الحميد الثاني لاخباره بعزله كان يضم بين افراده احد اليهود ويدعى عمانوئيل قره صو[٨١]، وكان هذا مثارا لاستياء السلطان وحزنه الشديدين، حتى انه ظل يتذكر هذا الحادث الى آخر ايام حياته.

وتنقل الاميرة عائشة، ابنة السلطان عبد الحميد، رأيه في المشروطية : "انني كنت قد اعلنت المشروطية الاولى وبقيت مؤيداً لها دائماً الا اننا كاليابانيين لسنا امة واحدة، وقد اخافتني جداً خطر الانبهار في الامبراطورية المتشكلة من عناصر مختلفة ولذلك رأيت الغاءها فترة من الزمن ... "[٨٢]. ويوضح السلطان ما دفعه الى الموافقة على المشروطية : "ان الامة اليوم ليست جاهلة كما كانت في القدم، فقد تقدمت كثيراً، وفتحت المدارس وقد نضج الضباط واصبحوا في وضع يدركون فيه المشروطية..."[٨٣]. وتؤكد الاميرة عائشة ان موافقة السلطان على المشروطية مبعثها قناعته بأن هذه الموافقة جاءت لتلبية رغبة الامة طالما ان

هدفه : "تحقيق رغبة الدولة والامة، وما دامت الامة ترغب في ذلك، فكل ما ترغب فيه الامة سيتحقق ..." (٨٤).

وتؤكد احدى الوثائق التي نشرت حديثاً دور اليهود والصهيونية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني، اذ يشير السلطان في رسالة بعث بها الى شيخ الطريقة الشاذلية محمود افندي ابي الشامات : "انني لم اتخل عن الخلافة الاسلامية لسبب ما سوى لانني – بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جون تورك) وتهديدهم– اضطررت واجبرت على ترك الخلافة"(٨٥). ويربط السلطان بين خلعه عن السلطة وموقفه الحازم من مطامع الصهاينة بقوله : "ان هؤلاء الاتحاديين قد اصروا علي بان اصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الارض المقدسة (فلسطين)، ورغم اصرارهم فلم اقبل بصورة قطعية هذا التكليف ... "(٨٦).

ويربط السلطان بين خلعه ومنعه للبريطانيين والالمان من التنقيب عن البترول حيث امر السلطان بايقاف العمل في الابار التي بدأ البريطانيون بحفرها في بغداد والموصل مما ادى الى غضب البريطانيين فبدأوا "يأخذون على عاتقهم التحرش بمسألة الخلافة، متخذين من جمال الدين الافغاني وسيلة لمآربهم"(٨٧). ويرى ان علة الدولة تكمن في شراء الاجانب لذمم صدوره العظام ووزرائه مؤكداً : "كنت احسن انا ايضاً بايدي هؤلاء الاجانب ليست فوق كبدي، بل في داخله، انهم يشترون صدوري العظام ووزرائي ويستخدمونهم ضد بلادي ..." (٨٨).

وفي المحصلة النهائية، على المؤرخ المنصف أن يأخذ ظروف الدولة العثمانية(٨٩) بالحسبان عند تقييمه لموقف السلطان عبد الحميد الثاني، الى جانب التحديات الخطيرة التي كانت تواجهها الدولة العثمانية سياسيا وإقتصاديا قبيل عهد السلطان عبد الحميد وخلال عهده، التي كانت إرثا ثقيلا من أسلافه. ولم يكن الساسة العثمانيون الآخرون في البلاط العثماني وخارجه بمستوى وعي السلطان، إذ إستطاعت الحركة الصهيونية إستغلال هؤلاء من خلال الرشوة وبطرق متعددة أخرى مما كان يؤثر على الموقف العام للدولة (٩٠). وعموما كان موقف السلطان عبد الحميد مبدأيا من حيث المبدأ، وإستطاع أن يقلل من خطر الهجرة والأطماع الصهيونية خلال عهده، فأصبح موقفه مثالا لمؤرخي القضية الفلسطينية، على الرغم من أنه لم يستطع أن يوقف هذا الطماع بشكل كامل.

الهوامش والتعليقات

(١)عبد الحميد بن عبد المجيد الأول السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، وآخر من امتلك سلطة فعلية منهم. ولد في ٢١ أيلول ١٨٤٢ م، وتولى الحكم عام ١٨٧٦ م. أبعد عن العرش عام ١٩٠٩ م بتهمة الرجعية، وأقام تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته في ١٠ شباط ١٩١٨ م.تلقى السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد تعليمه بالقصر السلطاني ودرس من اللغات بالإضافة إلى التركية: الفارسية والعربية والفرنسية وكذلك درس التاريخ والأدب وأولى اهتمامًا بالشعر. أظهر السلطان روحا إصلاحية وعهد بمنصب الصدر الأعظم إلى مدحت باشا أحد زعماء الإصلاح فأمر بإعلان الدستور وبداية العمل به، وقد كان الدستور مقتبسا عن دساتير دول أوربية مثل: (بلجيكا وفرنسا وغيرها). وضم الدستور ١١٩ مادة تضمنت حقوق يتمتع بها السلطان كأي ملك دستوري، كما نصب الدستور على تشكيل مجلس نواب منتخب دعي بهيئة المبعوثان. يعرفه البعض، ب(اولو خاقان)، أي (الملك العظيم)، وعرف في الغرب باسم (السلطان الأحمر)، أو "القاتل الكبير" بسبب مذابح الأرمن التي وقعت في فترة توليه منصبه.يعده كثير من المسلمين آخر خليفة فعلي للمسلمين لما كان له من علو الهمة للقضايا الإسلامية وما قام به من مشروع سكة حديد الحجاز التي كانت تربط المدينة المنورة بدمشق وكان ينوي أن يمد هذا الخط الحديدي إلى كل من اسطنبول وبغداد. رحب جزء من الشعب العثماني بالعوده إلى الحكم الدستوري بعد إبعاد السلطان عبد الحميد عن العرش في اعقاب ثورة الشباب التركي. غير أن الكثير من المسلمين ما زالوا يقدّرون قيمة هذا السلطان الذي خسر عرشه في سبيل أرض فلسطين التي رفض التخلي عنها لزعماء الحركة الصهيونية. للتفاصيل عن حياة عبد الحميد الثاني، انظر :محمود عبد الواحد محمود، "الأمير عبد الحميد الثاني بين إفتراءات

الأوربيين والحقيقة التاريخية"، دراسات في التاريخ والآثار، العدد ٣، ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م، ص ص ٢١٧ – ٢٣٢ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧ .

(٣) للتفاصيل عن الظروف المعقدة التي واجهت الدولة العثمانية عند تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم، أنظر : محمود عبد الواحد محمود، " الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ – ١٩٠٩ "، دراسات في التاريخ والآثار، العدد ٤، ١٤٢١ هـ– ٢٠٠١ م، ص ص ٣٧ – ٥٤ .

(٤) ولد هرتزل في بودباست في ١٨٦٠/٥/٢، تلقى تعليمه الابتدائي في احدى المدارس الفنية ثم الثانوية في المدينة ذاتها، انتقلت عائلته الى فينا عندما بلغ الثامنة عشرة، فدخل كلية الحقوق (١٨٧٨–١٨٨٤)، حيث درس القانون الروماني والاقتصاد وفلسفة القانون، تجول في المانيا وسويسرا وفرنسا وايطاليا .كتب المسرحيات والقصص القصيرة والمقالات . عين عام ١٨٨٧ محرراً في احدى المجلات النمساوية، وفي عام ١٨٩١ عين صحفياً في باريس . للتفاصيل ينظر :

عبد الوهاب المسيري، اليهودية والصهيونية واسرائيل، ط١، بيروت ١٩٧٥، ص١٢٦–١٢٧.

**(5) Isiah Fridman , Germany , Turkey and Zionism ( 1897-1918 ) , Oxford , 1977 , pp.54-55.**

**(6) Ibid , pp.75-77.**

(٧) لمزيد من لتفاصيل عن موقف القيصر ينظر :

**Ibid. , pp.77-86.**

**(8) Ibid. , p.85.**

(٩) امين عبد الله محمود، التوسع الاستعماري الغربي وفكرة الدولة اليهودية، ١٧٩٨–١٩١٧، ص٣٠.

(١٠) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية ١٨٩١–١٩٠٨، ط٢، دار الرسلة، بيروت ١٩٧٩، ص٣٤–٣٥.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ -١٩٠٩ )، ط١، بيروت، ١٩٧٨، ص٩٧-٩٨.

(١٤) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، عمان، ط١، ١٩٨٤، ص١١٣-١٤٤.

(١٥) رفيق شاكر النتشة، ص١٤٣-١٥٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص٨٨-٨٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص١٥٧-١٥٨.

(١٨) احمد صدقي الدجاني، هرتزل وعبد الحميد، مجلة قضايا عربية، العدد الاول، السنة الثانية، ١٩٧٥، ص٧٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٢٠) تيودور هرتزل، يوميات هرتزل، اعداد انيس صايغ وترجمة هلدا شعبان صائغ، بيروت ١٩٦٨، ص٣٥، يلاحظ هنا استخدام هرتزل لمصطلح الامبراطورية التركية والشعب التركي على لسان السلطان العثماني، وهذا غير صحيح لان هذا المصطلح لم يكن مستخدماً من العثمانيين، لكنه استخدم للمفهوم الاوربي، وهكذا نقل هرتزل بعض حديث السلطان بتعابيير اوربية . للتفاصيل ينظر:

احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص٧٩-٨٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص٨٠.

(٢٢) وهو مستشرق هنغاري الجنسية، يهودي الديانهة، كان يجيد اثنتي عشرة لغة بطلاقة وله القدرة على تغيير ديانته بنفس سهولة تغيير معطفه. اعتنق الاسلام في اسطنبول ثم اعتنق البروتستانتية عندما اصبح استاذا للغات الشرقية في جامعة بودابست. وكان صديقاً شخصياً لعبد الحميد والملك ادوارد السابع .

Isaih Fridman , Op.Cit. , pp.96-97.

**(23) Ibid, p.98.**

(٢٤) احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص٨٠-٨١ ؛ احمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، بغداد ١٩٩٠، ص١٣٤-١٤٢.

(٢٥) يوميات هرتزل، ص٨٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١٧٢.

(٢٧) احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص٨٣.

(٢٨) للمقارنة ينظر : المصدر نفسه ، ص٨٤-٨٦.

(٢٩) بيير موريس روفيير (١٨٤٢-١٩١١) : وهو سياسي فرنسي، اصبح عضواً في الجمعية الوطنية (١٨٧٠) ومجلس النواب (١٨٧٦-١٩٠٢) ومجلس الشيوخ (١٩٠٣-١٩٠٥)، تولى وزارة التجارة والمستعمرات بين (١٨٨١-١٨٨٢) و (١٨٨٣-١٨٨٥) ورئيساً للوزراء ووزيراً للمالية (١٨٨٧) . وفي سنة ١٩٠٥، تولى منصب رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية سنة واحدة . ينظر :

**Grand Larousse, Tom 5, Paris, 1987, p.2704.**

(٣٠) احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص٨٥-٨٦.

(٣١) المصدر نفسه .

(٣٢) يوميات هرتزل، ص٢٣٦.

**(33) Isaih Fridman, pp.101-102.**

(٣٤) نيفل مندل، مواقف العرب والاتراك من الهجرة اليهودية الى فلسطين بين عامي ١٨٨٢-١٩١٤، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨-٢٩، ١٩٧٥، ص٢٥.

(٣٥) احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص٨٧.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل ينظر : احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص٧٧-٩١.

(٣٨) بلنت كمال اوك، الصهاينة ووزارة الخارجية العثمانية خلال حكم عبد الحميد الثاني ( ١٨٧٦- ١٩٠٩)، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٤-٤٥، كانون الثاني – آذار – حزيران، ١٩٨٢، ص١٦٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٥٩.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) للتفاصيل ينظر : صالح العابد ومحمود عبد الواحد محمود، يهود اوربا بين القرنين الخامس عشر والعشرين، دراسات في التاريخ والحضارة، ١٩٩٦، ص٥-١٧.

(٤٢) للتفاصيل ينظر : امين عبد الله محمود، التوسع الاستعماري الغربي وفكرة الدولة اليهودية، ١٧٩٨-١٩١٧، ص٢٨-٣٥.

(٤٣) احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص٨٨-٩٠.

(٤٤) رفيق شاكر النتشة، المصدر السابق، ص٩٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٩١ ؛ سعيد الافغاني، " سبب خلع السلطان عبد الحميد"، مجلة العربي، العدد ١٦٩، كانون الاول ١٩٧٢، ص١٥٠-١٥٧.

(٤٦) جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ( ١٨٧٦ _ ١٩٠٩ ) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص٧٨-٨٠.

(٤٧) ارنست رامزور، تركيا وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح احمد العلي، بيروت ١٩٦٠، ص٤٩-٥١ ؛ من اللافت للنظر ان جميع الاعضاء الرئيسيين في تركيا الفاة هم من اصل غير تركي : انور باشا (بولندي)، جاويد (يهود الدوغة)، قرة صو (من اليهود الاسبان القاطنين في سيلانيك)، طلعت باشا (بلغاري من اصل غجري اعتنق الاسلام ظاهرياً)، احمد رضا (شركسي مجري)، نسيم روسو ونسيم مان لياح (يهوديان) .

رفيق شاكر النتشة، المصدر السابق، ص١٠٢. وللتفاصيل عن نشوء جمعية الاتحاد والترقي، ينظر :

William Miller , The Ottoman Empire and Its Successors 1801-1927, London , 1966, pp.475-499.

(٤٨) محمد حرب عبد الحميد ( ترجمة وتعليق ) ، مذكرات السلطان عبد الحميد، بيروت، ١٩٧٨، ص٥٨.

(٤٩) احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٦٤-٢٦٧.

(٥٠) المصدر نفسه .

(٥١) فلادمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، موسكو ١٩٧٥، ص٣٩٥.

(٥٢) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٦٥-٢٦٧.

(٥٣) المصدر نفسه .

(54) A.D. Alderson , The Structure of The Ottoman Dynasty , Oxford , 1956 , pp.70-71.

(55) Edwin Pears , life of Abdul Hamid,New York , 1973 , pp.289-394.

(56) Ibid. , pp.290-297.

(٥٧) حركة تمرد قام بها بعض الجنود في اسطنبول في منتصف ليلة ١٣ نيسان ١٩٠٩ تعبيراً عن استيائهم من الانقلابيين ومطالبين باعادة حكم الشريعة الاسلامية، وسرعان ما التحق بالمتمردين طلبة المدارس الدينية ومدنيون معارضون لجمعية الاتحاد والترقي، وعمت الفوضى اسطنبول وقتل خلالها وزير العدل وبعض النواب والضباط . حاول السلطان عبثاً السيطرة على الموقف، وفي الوقت نفسه، اتهم قادة الاتحاديين السلطان باثارة حركة التمرد هذه بقصد القضاء على (المشروطية) وكانت هذه التهمة سبباً عول عليه الاتحاديون لعزل السلطان . للتفاصيل ينظر :

اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني وحياته واحداث عهده، بغداد، ١٩٨٧، ص٣٢٢-٣٢٤ ؛ محمد فريد بيك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق احسان حقي، ط٢، بيروت، ١٩٨٣، ص٧٠٧ ؛

William Stearns Davis , A Short History of the Near East , London 1922 , pp.366-367.

(٥٨)محمد فريد بيك المحامي ، المصدر السابق، ص٣٩٦-٣٩٧، وللتفاصيل عن هذه المرحلة ينظر:

**Ferzo Ahmed , The Young Turk , The Committee of Union and Progress in Turkish Politics 1908-1914, London 1960 , pp.1-13.**

(٥٩) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص٣٢٢. وقد سميت هذه الثورة بحركة ٣١ مارت وفقاً للتقويم الرومي لسنة ١٣٢٥، ويصادف ٢٢ ربيع الاول ١٣٢٧هـ (١٣ نيسان ١٩٠٩م).

(٦٠) المصدر نفسه، ص٣٢٢-٣٢٣.

**(61) Lord Eversley ,The Turkish Empire its Birth and decay , Lahore ,1972 , pp.330-331, Edwin Pears , Op.Cit., pp.238-250.**

(٦٢) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص٣٢٨.

(٦٣) مقتبس في : المصدر نفسه، ص٣٢٩.

(٦٤) المصدر نفسه، ص٣٣٠.

(٦٥) المصدر نفسه .

(٦٦) محمد حرب عبد الحميد، المصدر السابق، ص٥-٦٠.

(٦٧) المصدر نفسه .

(٦٨) محمد فريد، ص٧٠٧-٧٠٨.

(٦٩) محمد حرب عبد الحميد، المصدر السابق، ص٩٠-٩١ ؛ محمد علي عبد الله (ترجمة)، مذكرات السلطان عبد الحميد، بغداد، مطبعة السلام ١٣٤٥هـ، ص٤٦.

(٧٠) هو السلطان محمد رشاد الملقب بمحمد الخامس، السلطان الخامس والثلاثون من سلاطين آل عثمان . ولد عام ١٨٤٤ وتوفي عام ١٩١٨. تولى السلطة في ١٩٠٩ وعمره خمس وستون سنة، وهو اول سلطان يحكم في ظل المشروطية ولم يكن يتمتع بنفوذ حقيقي وترك مقاليد السلطة للاتحاديين . حدثت في عهد حرب طرابلس الغرب ١٩١١ بين العثمانيين والليبيين من جهة والايطاليين من جهة اخرى، وحروب البلقان، ثم

الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨ . للتفاصيل ينظر : محمد حرب عبد الحميد، المصدر السابق، ص١٣٣.

(٧١) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٦٩.

**(72) Edwin Pears , pp.230-235.**

(٧٣) محمد فريد، المصدر السابق، ص٧٠٧-٧٠٨ ؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢٦٩.

(٧٤) ظهرت الجمعية في سلانيك، سكانها ١٤٠ الف، يشكل اليهود ٨٠ الف منهم، يهود الدونمة (٢٠ الف) مما يوضح التأثير الواضح لليهود والماسونية في الاتحاديين . رفيق شاكر النتشة، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٧٥) احمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، بيروت – عمان ١٩٩٧، ص١٧٨.

(٧٦) ارنست رامزور، تركيا المصدر السابق، ص١٢٣.

(٧٧) محمد حرب عبد الحميد، المصدر السابق، ص٣-٧.

(٧٨) تعد رسالة الماجستير التي قدمها الباحث أنيس عبد الخالق محمود القيسي من أهم الدراسات الأكاديمية التي تناولت موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية. وقد أفدنا من النتائج التي توصل اليها في هذا الجانب .

(٧٩) المصدر نفسه، ص ص٢٣٠ -٢٣١ .

(٨٠) محمد حرب عبد الحميد، المصدر السابق، ص٣-٧.

(٨١) وهو نائب عن سيلانيك ومن زعماء الجمعية الماسونية في سيلانيك والمحفل الماسوني الايطالي. وكان عبد الحميد قد رفض العرض الذي تقدم به عمانؤيل قره صو سنة ١٩٠١، والذي يقضي بتقديم مبلغ (٢٠) مليون ليرة ذهبية قرضاً الى الحكومة العثمانية، واخر مقداره (٥) ملايين ليرة ذهبية منحة اليها مقابل منح اليهود الاراضي الممتدة من شمال يافا وجنوب غزة، وبلغ من شدة غضب السلطان ان وبخ عارف بيك الذي توسط في تقديم قرة صو للسلطان، اضطر الى الفرار الى اوربا في اليوم ذاته خوفاً من غضب السلطان . للتفاصيل ينظر : جاسم محمد حسن، المصدر السابق، ص٦٨ ؛ اورخان

محمد علي، المصدر السابق، ص٣٣٣-٣٣٤ ؛ حول دور الماسونيين في انقلاب ١٩٠٨ انظر : نص تقرير السفير لبريطاني في اسطنبول السير جيرارد لاوثر الى وزير الخارجية البريطاني هاردينغ في ٢٩ ايار ١٩١٠، في (دور اليهود الماسونيين في الانقلاب العثماني ١٩٠٨). ترجمة محمد توفيق حسين، مجلة آفاق عربية، العدد ١، السنة الثالثة ١٩٧١، ص٥٦-٦٣ . وينظر كذلك :

M. Philip Price , A History of Turkey , From Empire to Republic , London 1956 , p.181.

(٨٢) عائشة عثمان اوغلو، بابا عبد الحميد، الحلقة الحادية عشر، مجلة اسرتي، العدد ١٩٨، السنة الثانية والعشرون، ١٩٨٩، ص٣٥. ويقصد بالانبهار الافتتان بالحضارة الغربية .

(٨٣) المصدر نفسه .

(٨٤) المصدر نفسه .

(٨٥) سعيد الافغاني، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦.

(٨٦) المصدر نفسه .

(٨٧) محمد حرب عبد الحميد، المصدر السابق، ص٩٦، ١٧٧ ؛رفيق شاكر النتشة، المصدر السابق، ص١١٩-١٢٠.

(٨٨) محمد حرب عبد الحميد، المصدر السابق، ص٩٦، ١٧٧.

(٨٩) بشأن ظروف الدولة العثمانية قبل عهد السلطان عبد الحميد الثاني وبعده، يمكن الرجوع الى:محمود عبد الواحد محمود ووليد عبود محمد، "محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية والتدخل الأوربي ١٨٠٨ – ١٨٧٦ "، الأستاذ، العدد ١١، كانون الثاني ١٩٩٨، ص ص ١٠٨ – ١٢٨ ؛ محمود عبد الواحد محمود ووليد عبود محمد، "الدولة العثمانية بين الميول الإنفصاليةومحاولات الحكم المركزي ١٨٠٨ – ١٨٣٩ "، دراسات في التاريخ والآثار، العدد ٧، ١٤٢٢ هـ -٢—١، ص ص ١٠١ – ١١٨ ؛

محمود عبد الواحد محمود وعادل تقي البلداوي، " الدولة العثمانية في مرحلة السقوط " دراسات في التاريخ والآثار، الأستاذ، العدد ١٧، ٢٠٠٠، ص ص ٥٠٥ – ٥٢٠.

(٩٠) أنيس عبد الخالق محمود القيسي، المصدر السابق، ص ص ٢٣٠ – ٢٣١ .